العرب
الجمعة 2021/08/27
السنة 44 العدد 12161

تنسيق تونسي – ليبي حول التهديدات الأمنية على الحدود

وفد ليبي رفيع المستوى يبحث في تونس إمكانية فتح المعابر البرية المشتركة

بحث وفد ليبي رفيع المستوى يضم وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش ووزير الداخلية خالد مازن، في تونس، عددا من القضايا التي تهم البلدين، وفي مقدمتها فتح المنافذ البرية وعودة الرحلات الجوية بين الجارين، بعد غلقها مؤخرا من الجانب التونسي خشية ارتفاع المخاطر الأمنية بسبب التهديدات الإرهابية على الحدود.

منطقة ساخنة

خالد هدوي

تونس – مثلت المخاطر الأمنية والتهديدات الإرهابية المتنامية على الحدود بين ليبيا وتونس محور زيارة وفد ليبي رفيع المستوى إلى تونس، وسط تحذيرات المراقبين من انخراط طرابلس في دعم الإخوان وتعزيز دور الميليشيات المسلحة المهددة للاستقرار في البلدين.

وبحثت تونس وليبيا الخميس إمكانية الشروع في فتح المعابر الحدودية واستئناف الرحلات الجوية بينهما، وفق البروتوكول الصحي الصادر عن اللجنة العلمية في تونس.

وأفادت سفارة طرابلس لدى تونس، في بيان لها، بأن الجانبين اتفقا على أن تواصل اللجنة العلمية بالبلدين "النظر في الاستثناءات والتعديلات التي من الممكن القيام بها، للتخفيف من الإجراءات والأعباء المالية والزمنية المترتبة على البروتوكول الجديد".

وفي الثامن من يوليو الماضي أعلنت ليبيا إغلاق المنافذ البرية والجوية مع تونس لمدة أسبوع، بسبب تفشي السلالة الهندية المتحورة من كورونا في تونس، وقد تم تمديد المدة لاحقا.

عزالدين عقيل

تونس تسعى لتعزيز التنسيق الأمني مع ليبيا

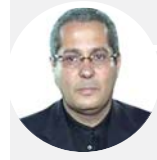
رافع الطبيب

الوفد الليبي جاء لتتم مساءلته حول المعلومات الاستخباراتية الأخيرة

وأعلنت الحكومة الليبية في السابع عشر من أغسطس الجاري إعادة فتح المنافذ البرية وحركة الملاحة الجوية بينها وبين تونس، بعد إغلاق استمر أكثر من شهر. لكن الحركة البرية والجوية لم تعد إلى سالف نشاطها إلى حد الآن.

ورجحت أوساط سياسية أن دافع الزيارة لا يقتصر على الحديث عن وباء كورونا بل يطال مسائل أهم وأعمق، في مقدمتها المخاطر الأمنية والتهديدات الإرهابية على الحدود بين البلدين.

وقال عزالدين عقيل، المحلل السياسي الليبي، "من الطبيعي أن يتعزز التنسيق بين تونس وليبيا بخصوص الجائحة الصحية ومسألة المتطرفين، وتتوفر في الدولتين بيانات بخصوص الموضوع".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "ربما تونس أكثر حساسية لأنها دولة قائمة وتحتاج إلى استقرار سياسي واجتماعي، على عكس ليبيا التي فيها انقسامات، وهذا ما يشكل ضغطا على تونس باعتبار أنها مطالبة بأن تتحقق من الأمور بنفسها".

وتابع عقيل "التهديدان الأمني والصحي موجودان، ويجب على السلطات التونسية أن تتأكد من ذلك من خلال الزيارات، فضلا عن كون البلاد شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة ويمكن أن تتصل بسفير أميركا لطمأنة شعبها بخصوص المخاطر"، وقال "مسألة كورونا حساسة ولكن لو كان الأمر صحيا بالأساس لاقتصر على بيان أو تنسيق بين وزارتي الصحة في البلدين".

وأشار المحلل السياسي الليبي إلى أن "تونس الآن تمر بظروف طارئة وهناك أطراف تأذت من إجراءات الرئيس قيس سعيّد، لذلك أصبح التنسيق المباشر في أعلى مستوياته لحماية الأمن التونسي في هذه الوضعية الصعبة".

وتتخوف الأوساط التونسية من إمكانية انخراط طرابلس في دعم الإخوان، ما يعزز نشاط المرتزقة والميليشيات المدعومة من تركيا.

وكان النائب في البرلمان الليبي علي التكبالي قد أكّد في وقت سابق "تورط مسؤول ليبي كبير في محاولة اغتيال الرئيس التونسي قيس سعيّد"، مشيراً إلى أنّ الأمن التونسي "كان على علم بهذه العملية".

ونشرت مواقع ليبية وتونسية منشوراً سرياً وجهه وزير الداخلية الليبي خالد أحمد التجاني مازن إلى إطارات أمنية وعسكرية ليبية عليا، يطلب ضمنه تكثيف عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات، تفادياً لتسلل حوالي مئة عنصر إرهابي من منطقة الوطية الليبية للهجوم على مدينة بن قردان التونسية.

ويرى مراقبون أن الوفد الليبي أتى للإدلاء بمعلومات حول التطورات الأخيرة في علاقة بالمخاطر الإرهابية التي تغذيها تركيا الساعية لإدامة الفوضى في ليبيا وقطع الطريق على كل محاولات إرساء الاستقرار وإجراء الانتخابات.

وأفاد المحلل السياسي التونسي رافع الطبيب في تصريح لـ"العرب" بأن "تركيبة الوفد مهمة لأن وزير الداخلية الليبي تحدث عن قاعدة الوطية والميليشيات والمرتزقة الأتراك، أما بالنسبة إلى وزيرة الخارجية فهي معروفة بمواقفها المتوازنة، وهي كذلك في قطيعة مع رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبدالحميد الدبيبة".

وأضاف "ربما زيارة رئيس الحكومة المقالة هشام المشيشي أعطت انطباعا سيئا لدى الأطراف الليبية، والأتراك اليوم يريدون إرباك الوضع في ليبيا، كما أن أنقرة لا تريد أي انتخابات في ليبيا لأنها ستأتي برئيس ودولة وستعجّل برحيل المرتزقة".

وبخصوص الهدف من الزيارة قال رافع الطبيب "الوفد الليبي جاء لتتم مساءلته حول المعلومات الاستخباراتية الأخيرة والفوضى الميليشياوية في طرابلس، وتونس لا تتحدث بلسانها فقط بل هي لاعب مهم في هذا الملف وفي المحور التونسي – الجزائري – المصري، وهناك مخاوف حقيقية من انخراط طرابلس في تفجير الأوضاع بدعم من الإخوان".

واستطرد "الوضع في المغرب العربي عموما غير مستقر وموازين القوى بصدد التغير وعلى الجانب الليبي أن يعي ذلك جيّدا".

وفي وقت سابق الخميس وصلت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي الليبية نجلاء المنقوش ووزير الداخلية خالد مازن إلى مطار تونس قرطاج في العاصمة تونس.

كورونا يفرض على الأحزاب المغربية اعتماد التواصل الرقمي في حملاتها

محمد ماموني العلوي

الرباط – انطلقت الحملات الانتخابية للأحزاب المغربية باعتماد تقنيات التواصل الرقمي، نظرا للتدابير الاحترازية المدرجة في إطار حالة الطوارئ الصحية التي فرضها فايروس كورونا المستجد.

ودعت وزارة الداخلية المرشحين إلى عدم تجاوز عدد خمسة وعشرين شخصا في التجمعات العمومية بالفضاءات المغلقة والمفتوحة، وعدم تنظيم تجمعات انتخابية بالفضاءات المفتوحة التي تعرف اكتظاظا.

ومنعت الوزارة المرشحين من نصب خيام في الفضاءات العمومية وتنظيم الولائم، وأوصت بعدم تجاوز عدد عشرة أشخاص كحد أقصى خلال الجولات الميدانية، وخمس سيارات بالنسبة إلى القوافل مع ضرورة إشعار السلطة المحلية بتوقيت ومسار هذه الجولات.

وأكد الباحث في القانون العام والعلوم السياسية حمزة الأندلسي بن إبراهيم أن "الحملة الانتخابية لهذه السنة المؤطرة بتدابير الإجراءات الاحترازية فرضت على الأحزاب السياسية اعتماد نظام مزدوج للتواصل مع الناخبين؛ حيث لجأت هذه الأحزاب إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية لترويج برامجها ومرشحيها وأيضا للتواصل المباشر مع الناخبين".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، أنه "منذ اليوم الأول للحملة تم توزيع المنشورات الانتخابية على سكان الأحياء التي اختارت الأحزاب الانطلاق منها في حملتها المباشرة مع ناخبيها"، مشددا على أن "مسألة التأثير على نتائج الانتخابات غير مطروحة بقوة لأن التصويت لم يرق بعد إلى منطق البرامج بقدر ما هو مرتبط بمنطق الأشخاص المرشحين من أعيان وعائلات وأصدقاء وجيران للناخبين".

واعتبر طيب حمضي، الدكتور الباحث في السياسات والنظم الصحية، أن الحالة الوبائية تقتضي التفكير في بدائل جديدة للحملة الانتخابية، كعقد الاجتماعات "عن بعد" عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي من شأنها استقطاب عدد كبير من الناخبين على عكس الحملات العادية "التقليدية".

ويرى خبراء في التواصل السياسي أن وسائل التواصل الاجتماعي في الحملة الانتخابية لهذه السنة ستدعم التواصل المباشر بين المرشح الحزبي والمواطن المؤهل للتصويت، بالإضافة إلى أنها تعزز مكانة الأحزاب داخل المجتمع.

وقررت الوزارة منع توزيع المنشورات على الناخبين في الشارع والفضاءات العمومية ومقرات السكن، غير أنها أشارت إلى أنه يجوز للمرشحين وضع المناشير بأماكن يمكن رؤيتها والاطلاع على مضمونها مع تجنب توزيعها مباشرة بالأيدي.

ولا يعتقد حمزة الأندلسي بن إبراهيم أن منع التجمعات سيؤثر على الحملة الانتخابية أو نتائج الانتخابات لأن منطق التصويت لا يزال مرتبطا بالقرابة والأعيان، وإن كان هناك تأثير فإنه سيكون تأثيرا محدودا جدا.

وتنص مجموعة من القوانين الخاصة بالأحزاب والانتخابات على إجراءات تعزز المشاركة في الانتخابات وتنظيم الحملات بالاعتماد على وسائل التواصل الحديثة.

ولهذا يعتمد عدد من المرشحين من مختلف التنظيمات السياسية لأول مرة على شركات تعمل في مجال التقنيات والوسائل المتطورة لضمان الوصول إلى أكبر شريحة من المستهدفين من فئات عمرية مختلفة نظرا لتوفرها على قواعد بيانات يمكن استغلالها في الحملات الانتخابية بصيغتها الرقمية الحديثة.

حمزة الأندلسي بن إبراهيم

لا أعتقد أن منع التجمعات سيؤثر على الحملة الانتخابية

وتدخل تكاليف الشركات المختصة في الرقميات ضمن تمويل الحملة الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، فقد حدد قرار لرئيس الحكومة في السادس والعشرين من مايو الماضي المبلغ الكلي لمساهمة الدولة بـ160 مليون درهم (17.84 مليون دولار).

وقال مراقبون إن اعتماد الأحزاب السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي ليس مرتبطا بالاحترازات ضد كورونا فقط، بل أضحى من ضروريات التواصل، نظرا للتغييرات التي طالت المجتمع بكل فئاته.

وأكدوا أن التواصل السياسي في الحملة الانتخابية لهذه السنة سيكون امتحانا عسيرا لكل التنظيمات السياسية في طريقة إقناع المواطن ببرنامجها الانتخابي.

وتفضل جل الأحزاب التواصل عبر فيسبوك وتويتر فيما يملك حزب العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار حسابين في إنستغرام، باعتبار أن عدد المغاربة الذين يملكون حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بلغ اثنين وعشرين مليوناً هذا العام، بحسب موقع "ستاتيستا" المتخصص في الإحصائيات.

وقبل موعد الانتخابات المغربية في الثامن من سبتمبر المقبل جعلت العديد من القيادات الحزبية مواقع التواصل الاجتماعي منصة لإبراز نشاطاتها الحزبية والتواصلية، وذلك في محاولة جادة لاستقطاب فئة عريضة من المواطنين وتعزيز المشاركة السياسية لدى المسجلين باللوائح ومنهم الشباب.

حكومة الدبيبة بين مطرقة الإحراج السياسي وسندان سحب الثقة

الحبيب الأسود

يتخفى شبح الانقسام من جديد من وراء التصريحات المتضاربة والمواقف المتناقضة في ليبيا، فيما يستعمل كل فريق جميع الأدوات المتاحة لإحراج الفريق المقابل والدفع به إلى خانة اليك المقفلة التي تساوي: كش ملك، في الشطرنج، بمعنى انتهاء اللعبة.

ولعل أحدث فصول الصراع ما يدور حاليا بين مجلس النواب المنعقد بشرق البلاد ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المتحصن في طريق السكة بطرابلس من تجاذبات مرتبطة بملفات عدة من بينها ملف الانتخابات والعلاقات الخارجية ولاسيما مع تركيا واتجاه المهندس عبدالحميد الدبيبة إلى مركزة القرار في غرب البلاد وعدم الحسم في ملف ميزانية 2021 مع السماح للحكومة بالصرف وفق منظومة 12/1 من ميزانية العام السابق.

اقترب موعد الحسم

والأحد الماضي قال مجلس النواب الليبي إنه "تم استدعاء الحكومة لجلسة استجواب الاثنين الموافق للثلاثين من أغسطس الجاري للمثول أمام مجلس النواب بمقر المجلس بمدينة طبرق"، مشيرا إلى أن هذا القرار تم اتخاذه "بناء على المذكرة التي تقدم بها عدد من السادة أعضاء مجلس النواب المتضمنة عددا من الملاحظات حول أداء الحكومة وإعمالا بالمواد رقم (188، 192) من القانون رقم (04) لسنة 2014، بشأن النظام الداخلي لمجلس النواب".

وأوضح المجلس أنه أعطى أسبوعا للحكومة كي تعد ملفاتها جيدا لتجيب عن أسئلة النواب حول عدد من القضايا المطروحة ذات الأهمية القصوى، لكن ومنذ البداية كان واضحا أن الدبيبة لن يحضر الجلسة التي يرى مقربون منه أن الهدف منها إحراجه أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ولاسيما من خلال البث التلفزيوني المباشر، وذلك انطلاقا من عدد المؤاخذات التي تلاحقه.

ومن المؤاخذات، رفضه تعيين وزير للدفاع وسعيه لإبقاء الوزارة تحت سيطرته، وموقفه من البيان الأخير للجنة العسكرية المشتركة بخصوص إجلاء كافة القوات الأجنبية والمرتزقة دون استثناء وتجميد العمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الأجنبية، واعتبار ملتقى الحوار السياسي مسؤولا عن اندلاع أي حرب جديدة في البلاد في حالة عدم توصله إلى إيجاد قاعدة دستورية توافقية لتنظيم الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم في ظل مؤشرات عن محاولة الجناح الداعم للحكومة داخل الملتقى قطع الطريق أمام التوافق وذلك لعرقلة الاستحقاق الانتخابي بهدف التمديد للسلطات الحالية، إضافة إلى ما يوصف بتبعيته المطلقة لنظام أنقرة بما يحول دون التقدم في إخراج المقاتلين الأجانب وتوحيد المؤسسة العسكرية، والصراع القائم حول وزارة الخارجية وعمل الدبيبة على الدفع بمقربين منه من خارج الوزارة لمناصب ديبلوماسية في عواصم مؤثرة في القرار الدولي وصولا إلى قضية ميزانية الجيش وتمويل الميليشيات.

وبعد الحديث عن فشل مساع بذلها داخليا وخارجيا لإقناع رئيس مجلس النواب بتأجيل جلسة الاستجواب، قال الدبيبة إنه سيكون خارج ليبيا في اليوم المخصص لعقد الجلسة.

وأوضح الدبيبة خلال لقاء مع عدد من النواب الأربعاء أنه كان سابقا يستقبل الدعوة عبر هيئة رئاسة البرلمان.

وأضاف "أحترم مجلس النواب ودعوته، ومستعد أن أذهب إليه كل يوم، وأنفذ ما يتفق عليه أعضاؤه، وأحترم المجلس ودعواته"، مؤكدا استعداده للمحاسبة، لكنه أعرب عن استغرابه من "محاسبة الحكومة قبل أن تصرف لها الميزانية العامة".

عقيلة صالح

الدبيبة منح مجموعات مسلحة ميزانية أكبر من ميزانية الجيش

وردّ رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح، بعد ساعات قليلة، بالتأكيد على أنّ "المجلس سيسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة إذا لم تحضر جلسة الاستجواب"، باعتبار أنها بذلك تتعالى ولا تحترم مجلس النواب، ولن يستطيع أي نائب أن يدافع عنها.

وتابع صالح "إنّ استجواب الحكومة يهدف لمواجهتها بشأن التقصير في عملها"، لافتا إلى أن "حكومة الدبيبة منحت مجموعات مسلحة ميزانية أكبر من ميزانية الجيش"، مضيفا "خلال 10 أيام يجب أن تحضر الحكومة إلى مجلس النواب للاستجواب"، معتبرا "إنّ الحكومة فشلت في توحيد المؤسسات، وتوفير متطلبات المواطنين من الغذاء والدواء والكهرباء، والمصالحة الوطنية، والاستعداد للانتخابات"، ولافتا إلى أنّ "مجلس النواب سيقرر بقاء حكومة الدبيبة أو رحيلها بعد الاستماع إليها".

وأردف صالح "أن مجلس النواب منح الثقة للدبيبة كرئيس للحكومة، وليس كوزير للدفاع"، منوها بأن "المجلس الأعلى للجيش هو المجلس الرئاسي"، وبما أن "الجيش منقسم، فإن الجهة الوحيدة القادرة على توحيده هي لجنة 5+5".

أما بخصوص قانون الميزانية العامة للدولة أكد على أنه لا توجد دولة دون ميزانية، حيث تعتبر الميزانية كبيرة جدا في ظل الفترة القصيرة للحكومة، وكذلك قدمت الميزانية بالبداية بمبلغ مئة مليار (22.8 مليار دولار) وتم تخفيضها إلى ثلاثة وتسعين مليار (20.54 مليار دولار).